مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (08) / العـدد: (02)، (2024)، ص 223 - 238

التعايش السلمي في ظل التعددية الاثنية رواندا أنموذجا
Peaceful coexistence and diversity: The case of Rwanda

عائشة بوعشيبة
جامعة قسنطينة 3، (الجزائر)، aicha .bouachiba@univ-constantine3.dz

تاريخ الإستلام: 2024/11/09 تاريخ قبول النشر: 2024/12/27 تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص:

تعالج الدراسة إشكالية التعددية الاثنية في الدول، وكيف يمكن من خلال الادارة الجيدة تحقيق التعايش السلمي بين أفراد جماعات متعددة، فركزت الإشكالية على كيفية مساهمة السياسات الحكومية في تحقيق التعايش السلمي بين أفراد الجماعات الاثنية المتعددة. وهو ما اقتضى استخدام منهجين: المنهج التاريخي من خلال تتبع مختلف الأحداث التي أدت الى التعايش السلمي في رواندا، والمنهج الوصفي الذي قمنا باستخدامه لوصف مختلف السياسات المتبعة من الحكومة الرواندية ونتائجها في إحلال التعايش السلمي بين جماعاتها الاثنية. خلصت الدراسة الى أن التعددية الاثنية ليست نقمة للمجتمعات، بل النقمة هي السياسات غير العادلة التي تؤدي الى الضغينة بين أفراد الجماعات المختلفة، وهو ما أثبتته التجربة الرواندية.

الكلمات مفتاحية: التعايش السلمي؛ التعددية الاثنية؛ رواندا.

Abstrac

This research examines the challenges posed by ethnic diversity within states and investigates how effective governance can foster peaceful coexistence among diverse ethnic groups. The study specifically explores the role of government policies in promoting inter-ethnic harmony. Employing both historical and descriptive methodologies, the research traces the events leading to peaceful coexistence in Rwanda and analyzes the policies implemented by the Rwandan government. The findings suggest that ethnic diversity itself is not inherently problematic, but rather it is unjust policies that can create divisions and conflict. The Rwandan case study underscores this point.

Keywords: Peaceful coexistence; ethnic diversity; Rwanda.

1. مقدمة:

شكلت الدول المتعددة ثقافيا، دينيا واثنيا جدلا واسعا عبر التاريخ، اذ ربط عدم استقرارها بالتعددية داخل مجتمعها، والتي خلقت نوعا من اللاتعايش بين أفراد الدولة الواحدة بسبب عدم تقبل الاخر. ولعل من أبرز المجتمعات التعددية نجد المجتمعات الافريقية التي تشهد تعددية اثنية كبيرة فتضم الدولة الواحدة في كثير من الأحيان ما يزيد عن المائة قبيلة، في ظل حدود مصطنعة خلقها الاستعمار الأوروبي والتي بموجبها شُطرت القبيلة الواحدة على دولتين وأكثر، ولقد أضحى التعايش السلمي في وطن واحد يطرح إشكالية التعددية الاثنية، باعتبارها عامل مُعيق للتعايش ضمن دولة واحدة. والتجارب كانت كثيرة خاصة في القارة الافريقية التي عانت كثيرا من النزاعات والحروب بفعل العامل الاثني. وتُعد رواندا من بين النماذج التي شهدت بعد استقلالها نزاعات وحروب وصلت لدرجة إبادة اثنية أبيد بموجبها شعب بأكمله.

وتأسيسا على ما سبق، يتم طرح الإشكالية التالية: ما هي الآليات الحكومية التي اعتمدتها رواندا لإدارة التعددية الإثنية وتحقيق التعايش السلمي بين مختلف مكوناتها بعد الإبادة الجماعية؟

من أجل الإجابة على الإشكالية نؤسس بحثنا على الفرضية التالية:

* استطاعت رواندا تحقيق التعايش السلمي بين جماعاتها الاثنية بفعل سياسات الحكومة العادلة واستغلال الأخيرة للعادات والتقاليد والذاكرة الجماعية من أجل تسريع عملية تقبل الاخر في ظل تنمية اقتصادية، سياسية، اجتماعية موجهة لجميع أفراد المجتمع دون استثناء.

ومن أجل معالجة البحث قمنا باستخدام مزيج من المنهج الوصفي والتاريخ، فتم استعمال المنهج الوصفي من خلال رصد مختلف السياسات الحكومية الرواندية وكيفية تأثيرها على التعايش السلمي فيها. أما المنهج التاريخي فقمنا باستخدامه في تتبع تاريخ الاثنية وتاريخ النزاع الرواندي. الى جانب استخدامه في تتبع السياسات المختلفة التي قامت من خلالها الحكومة الرواندية بتحقيق التعايش السلمي بين جماعاتها.

وللإحاطة بالبحث تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاث محاور أساسية هي:

1. تحديد المفاهيم: التعددية الاثنية، التعايش السلمي.
2. رواندا: من الصراع الى الإبادة.
3. التعايش السلمي في رواندا بين الاليات الديموقراطية والثقافة الشعبية.

2. تحديد المفاهيم: التعددية الاثنية، التعايش السلمي.

تختلف المفاهيم في العلوم الاجتماعية اختلافا واضحا تبعا لزمان ومكان المفكر، وكيفية تناوله ورؤيته للموضوع، ودراستنا ترتكز على مفهومين أساسيين: التعددية الاثنية والتعايش السلمي.

1.2 التعددية الاثنية:

عرف مفهوم الاثنية تطور كبير بفضل إسهامات العلوم الاجتماعية. فبعد أن كان مرتبطًا في البداية بالصفات الجسدية، تحول ليشمل مجموعة واسعة من العوامل الثقافية والاجتماعية التي تشكل هوية المجموعة. يعود الفضل في هذا التطور إلى باحثين مثل "جورج فاشر" الذي قدم تصنيفًا دقيقًا يميز بين "العرق" و"الاثنية"، مؤكدًا أن الأخيرة ترتبط باللغة، والتقاليد، والعادات التي تجمع أفراد المجموعة.[1]

في مطلع القرن العشرين، عاد المفهوم اليوناني القديم للسيطرة على مصطلح الاثنية، وصار يُستخدم للدلالة على الشعوب غير الأوروبية، خاصة في إفريقيا التي كانت تحت الاستعمار. وقد استخدم المستعمرون هذا المصطلح بطريقة سلبية لوصف الشعوب المستعمرة على أنها أمم بدون تاريخ، أي أنها تفتقر إلى الحضارة والتطور. وقد أدى هذا الاستخدام إلى ربط الاثنية بالعرق والصفات الجسدية، بدلاً من الثقافة والتاريخ .[2]

قدم العالم الاجتماعي "ج. نيكولاس" في بداية الستينات تعريفًا جديدًا لمفهوم "الاثنية"، حيث وصفها بأنها مجموعة اجتماعية متماسكة تتميز بهوية خاصة ومميزة. هذه الهوية تستند إلى عناصر مثل اللغة، العادات والتقاليد، والقيم المشتركة، والتي تميزها عن المجموعات الأخرى. وعادة ما تربط هذه المجموعات هويتها بقصص وأساطير تاريخية.[3]

من خلال ما تقدم يمكن القول أن نطاق مفهوم "الاثنية" اتسع بشكل كبير، وتخطى المعنى الضيق المرتبط بالصفات الجسدية والعرقية، لتعكس الاثنية اليوم مجموعة من الصفات الثقافية والفكرية التي تميز مجموعة ما، بالإضافة إلى الصفات البيولوجية.

2.2 التعايش السلمي:

يُعَد التعايش السلمي مفهومًا أساسيًا في العلاقات الإنسانية، ويشير إلى القدرة على العيش مع الآخرين بسلام وتناغم، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية أو الدينية أو الاجتماعية. وهو مفهوم قديم قدم التاريخ الإنساني، حيث سعت المجتمعات البشرية منذ القدم إلى إيجاد سبل للتعايش السلمي، سواء على مستوى الأفراد أو المجموعات.

انتشر مفهوم التعايش السلمي عبر التاريخ، بدءًا من المجتمعات البدائية التي شهدت تعايشًا بين الأفراد والمجموعات المختلفة، وصولًا إلى الدول الحديثة المتنوعة ثقافيًا ودينيًا. ومع تزايد الصراعات والنزاعات العالمية، أصبح التعايش السلمي مطلبًا أساسيًا على الساحة الدولية، حيث يمثل بديلاً للعداء والصراع بين الدول والشعوب.

يشير مفهوم التعايش السلمي إلى القدرة على العيش مع الآخرين بسلام وتناغم، واحترام الاختلافات الثقافية والدينية. وهو مفهوم يشمل جميع جوانب الحياة، من العلاقات الشخصية إلى العلاقات الدولية. فالهدف من التعايش السلمي هو بناء مجتمعات أكثر عدالة وسلامًا، حيث يتمتع الجميع بحقوقهم ويعيشون في أمان ورخاء.

في ذات السياق أشار الطبيب النفسي "إنريكي روخاس" (Enrique Rojas) إلى أن: "التعايش فن معرفة كيفية مشاركة حياة الآخرين والمشاركة فيها، مع السماح لهم بالمشاركة في وجودنا. وهو أمر ليس بالسهل، إذا كان من الصعب على أفراد الأسرة نفسها العيش معًا في سلام في بعض الأحيان، فليس من الصعب فهم مدى صعوبة التعايش على المستوى الدولي والعالمي".[4]

ومن بين التعاريف التي قدمت للتعايش السلمي كذلك نجد:" هو القبول والاحترام والتقدير للتنوع الثقافي ولأشكال التعبير والصفات الإنسانية المختلفة". [5]فهذا التعريف يعتبر أن التعايش السلمي هو الإقرار بحق الاخرين بالتمتع بالاختلاف.

فالتعايش السلمي يتطلب أكثر من بضع اتفاقيات وكلمات براقة ومعاهدات سلام لضمان التعايش المتناغم على نطاق الدولة الواحدة، بل يتطلب الأمر التزامًا وإرادة بشرية تضمن تكافل جميع الأطراف من أجل تحقيق السلم.

3. رواندا: من الصراع الى الإبادة:

رواندا من الدول التي عرفت تاريخا حافلا من النزاعات، فبعد الاضطرابات التي حدثت في البلاد سنة 1961، صوت السكان لصالح النظام الجمهوري، لتصبح في 1 جويلية 1962 دولة مستقلة تشكل النصف الشمالي من الإقليم الذي كان يسمى رواندا– أوروندي، بينما تشكل دولة بوروندي الحالية النصف الجنوبي من هذا الإقليم.

ينقسم سكان رواندا إلى ثلاث مجموعات عرقية: الهوتو، ويشكلون نحو 84%، من مجموع السكان، والتوتسي ويشكلون نحو 15%، والتوا، وتقل نسبتهم عن 1%. ويتكلم سكان رواندا لغة كينارواندا بالإضافة الى الفرنسية والانجليزية والسواحلية، أما بالنسبة للدين فيتوزعون بين المسيحية والاسلام والمعتقدات التقليدية.[6]

بحلول الخمسينيات من القرن العشرين وبعد عقد من الانتداب البلجيكي كانت العلاقات بين الهوتو والتوتسي قد شهدت تحولا خطيرا لعب المستعمر فيها دورا أساسيا، فاستغل التاريخ الرواندي والجماعات الرواندية. ووضع منظور عنصري حوّل فيه فكرة تفوق التوتسي ودونية الهوتو والتوا من أسطورة

إلى حقيقة. فزرع الإستعمار قنبلة العنف الإثني التي انفجرت سنة 1959، وشهد هذا العام بداية ثورة الهوتو، الذين يشكلون الأغلبية ضد النظام القائم الذي كان يسيطر عليه التوتسي الأقلية.

بمجرد صدور بيان من المجلس الأعلى للدولة – وهو هيئة استشارية يسيطر عليها التوتسي– يطالب فيه بحصول رواندا على الحكم الذاتي والإستقلال. قام غريغوار كايبانداً، وثمانية من المثقفين من الهوتو رداً على ذلك بإصدار بيان مضاد في مارس1975. عُرف ببيان شعب الهوتو طالبوا فيه بالديموقراطية، فكان البيان أول ترسيخ صريح للاختلاف الاثني داخل المجتمع الرواندي، اذ أبرز البيان أن الإشكال لا يكمن في الإستعمار البلجيكي، بقدر كُمُونه في الاحتكار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للتوتسي على حساب باقي فئات المجتمع الرواندي.

إتجه كل من الهوتو والتوتسي إلى إنشاء تنظيمات سياسية فأسس الهوتو بقيادة كايبانداً "حركة الديموقراطية الرواندية " والمعروفة بإسم بارميهوتو، وفي نوفمبر1959 من نفس العام برز حزب آخر للهوتو باسم "رابطة ترقية الجماهير" والمعروف باسم أبروسما بزعامة جوزيف جيتي، كما شكل التوتسي كذلك حزب "الاتحاد الوطني الرواندي" والمعروف بأونار.[7] وأصبح واضحا أن الأحزاب السياسية الرواندية لم تقم على برامج سياسية واضحة بقدر ما قامت على الاختلاف القبلي والاثني الذي شكل خطوطها الأساسية. وابتدأ نزاع اثني حصد الأرواح والأملاك عبر مراحل زمنية متعددة.

انطلقت الشرارة الأولى للعنف المسلح سنة 1959 عند تعرض ناشط سياسي من الهوتو للضرب من قبل شباب حزب أونار التوتسي. لتساهم السياسات التي اتبعها الرئيس الرواندي كابيندا في ستينات القرن العشرين في تعميق الفجوة بين التوتسي والهوتو، حيث استحدث سياسة الحصص الاثنية في التعليم. وكانت الحصص المخصصّة للتوتسي 9% مقابل، 90 % للهوتو وهو ما ترتب عنه فصل التوتسي من وظائفهم ومدارسهم.

عرفت سنة 1973 انقلاب عسكري من طرف قائد الجيش" جوفينال هابياريمان"، الذي نجح في احتواء التوتسي من خلال اشراكها في السياسة والحكم، الا أنه سرعان ما تحول لديكتاتور يرفض كل معالجة لقضية اللاجئين التوتسي.[8] ما جعل أبناء الذين نفوا ابان ثورة 1959، يشكلون في أكتوبر 1990 مجموعة متمردة، عملت على الإطاحة بطائرة الرئيس "هابيرمان" فلقي مصرعه في أفريل 1994، وبذلك نقضت ميليشيات الهوتو اتفاقية السلام، التي وقعتها الحكومة مع الحركة الوطنية الرواندية، في أوت1993. وقام أعضاؤها بقتل أكثر من نصف مليون شخص أغلبهم من التوتسي فيما عرف بالإبادة. التي خلفت نحو مليونين من الهوتو اللاجئين، الى الدول المجاورة لرواندا، مثل بوروندي، وأوغندا، وتنزانيا، وجمهورية الكونغو

الديموقراطية، ونحو 800 ألف قتيل. كما لقي عشرات الآلاف من اللاجئين حتفهم من الكوليرا وغيرها من الأمراض.[9]

خلال مارس من سنة 1999 أجريت أول انتخابات محلية في تاريخ البلاد، وفي عام 2003 جرت أول انتخابات رئاسية وتشريعية بعد الإبادة الجماعي. فاز فيها الرئيس "بول كاجامي "بالانتخابات الرئاسية في أوت 2017 بعد تغيير الدستور في عام 2016 للسماح له بالترشح لفترة ثالثة. بعد أن حققت رواندا إنجازات معتبرة في مجال التعايش السلمي بين قبائل عرفت تناحر وابادة فيما بين بعضها البعض. وهو ما أثار تساؤلنا عن الكيفية التي استطاعت رواندا بها الخروج من نفق الصراعات الاثنية الى تعايش سلمي بين القبائل المختلفة يهدف الى تحقيق التنمية المستدامة للأجيال اللاحقة ضمن تقبل متبادل للآخر.

4. التعايش السلمي في رواندا بين الاليات الديموقراطية والثقافة الشعبية.

استطاعت رواندا تحقيق التعايش السلمي بين أفراد مجتمعها المتعدد اثنيا بفضل عنصرين أساسيين الأول: القوانين، والثاني استغلال العادات والتقاليد لصالح الجماعة وليس للتفرقة.

1.4 دستور 2003، والتعايش السلمي في رواندا.

شهدت رواندا، عقب الإبادة الجماعية عام 1994، انهياراً شاملاً في بنيتها الاجتماعية والاقتصادية. فقد عانت من انتشار الأمراض والأوبئة، وتشريد واسع للأهالي، بالإضافة إلى أزمة إنسانية حادة طالت ملايين الأفراد. اذ تواجه الدول التي تخرج من صراعات مماثلة تحديات كبيرة في إعادة بناء نفسها. وتشمل هذه التحديات توفير الأمن والاستقرار، وإنعاش الاقتصاد، وتعزيز الديمقراطية، وبناء مؤسسات الدولة. إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب جهوداً مضنية، إلا أنه أمر ضروري لتحقيق التعافي الشامل والمستدام.[10]

بعد الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا عام 1994، شرعت البلاد في عملية إعادة بناء شامل، فتم وضع دستور جديد يهدف إلى تحقيق الوحدة الوطنية والمساواة، وإرساء دعائم دولة ديمقراطية. وشُكلت حكومة انتقالية برئاسة بول كاغامي لقيادة هذه العملية. وركزت رواندا على بناء هوية وطنية موحدة، بعيدًا عن الانقسامات العرقية. من خلال صياغة دستور جديد شارك فيه مختلف أطياف المجتمع، بما في ذلك شيوخ القبائل. كما تم إنشاء لجنة وطنية للمصالحة لتسوية الخلافات وتحقيق العدالة الانتقالية. فأولت رواندا اهتمامًا كبيرًا ببناء المؤسسات الديمقراطية، من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتقوية المجتمع المدني. وقد ساهمت هذه الإصلاحات في تحقيق استقرار نسبي وتنمية اقتصادية ملحوظة.

يمكن القول أن رواندا واجهت تحديات كبيرة في إعادة بناء نسيجها الاجتماعي، خاصة في ظل الآثار النفسية والاجتماعية للإبادة الجماعية. إلا أن الدولة تمكنت من تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال من خلال التركيز على المصالحة الوطنية وبناء الثقة بين مختلف المجموعات.

فقد كانت رواندا بحاجة الى حكم بالقانون يكرسه الدستور، ويلغي جميع أشكال التمييز والاقصاء. ويعمل على اعادة بناء الدولة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. وقبل كل هذا تطبيب المجتمع الرواندي من جميع المشاكل الناجمة عن الابادة الجماعية في أعقاب الإبادة الجماعية، ومن أجل تحقيق ذلك شهدت رواندا سلسلة من الإصلاحات السياسية. بدءا من نوفمبر 1994، حيث تشكلت أول حكومة انتقالية، تلاها إنشاء جمعية وطنية لوضع القوانين اللازمة لإعادة بناء البلاد. تم تشكيل لجنة للتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية ومحاكمة مرتكبيها. كما أقر الشعب الرواندي عام 2003 دستوراً جديداً يهدف إلى بناء دولة ديمقراطية عادلة. تبع ذلك تنظيم أول انتخابات رئاسية وتشريعية متعددة الأحزاب، مما مهد الطريق لمرحلة جديدة في تاريخ البلاد.[11]

ارتكزت الأيديولوجية السياسية للجمهورية الرواندية بعد سنة 1994 على الخصوصية والهوية الرواندية، وتيقنت جل الفواعل السياسية بأنه لا حاجة الى استيراد نموذج غربي من أجل بناء الدولة. فعمدت الى أعرافها وتقاليدها من أجل تأسيس نظام سياسي يكفل المصالحة والأمن والتنمية.

فكانت رواندا بحاجة إلى إعادة بناء سلطتها من خلال إعادة تأسيس عقد اجتماعي واستعادة القدرة على إدخال وتنفيذ السياسة العامة المطلوبة. واستعادة قدرتها على إدارة العمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفرض الأمن الفردي والمجتمعي على حد سواء. وهذا لا يتحقق الى من خلال دستور يضمن ذلك لجميع الأفراد وبغض النظر عن انتماءاتهم الضيقة، وه ما حاولت الدولة الرواندية تحقيقه من خلال دستور 2003.

بعد الابادة الجماعية التي استمرت لمائة يوم، شكلّت الجبهة الوطنية الرواندية بقيادة "بول كاغامي " حكومة جديدة برئاسة "باستور بيزيمونغو" . وفى عام 2000 انتخب المجلس الوطني الرواندي "كاغامي" رئيسا للحكومة الانتقالية. وفي سنة 2003 خلال حملته الرئاسية، وصف "كاغامي" نفسه بأنه رواندي بدلا من توتسيّ. اذ عرف نفسه بوطنه لا باثنيته كسابقة أولى في رواندا، محاولاً من خلالها التقليص من الصراع العرقي والاثني الموجود في البلاد. وحاز "كاغامى" على فوز ساحق في أول انتخابات متعددة الأحزاب في البلاد. وأدى اليمين الدستورية في منصبه في 12 سبتمبر عام 2003، لتنتهي بذلك فترة الحكومة الانتقالية التي استمرت تسع سنوات.[12]

على الرغم من أن "كاغامي" كان رجل حرب إلا أنه كان مدركا أن ما يواجهه ليس بناء دولة فقط بل بناء انسان ومواطن قادر على النسيان والتسامح، فقد كان يواجه تحدي أساسي هو كيفية ادارة الماضي في رواندا من خلال تحقيق التنمية والازدهار. لذلك سعى الى وضع دستور تقبله كل الأطراف ويوحد الجميع من أجل رواندا أفضل، مستغلا الارث الرواندي من أجل ضمان قبول الدستور.

لضمان مشاركة واسعة وتأييد شعبي، تم إشراك شيوخ القبائل والمؤسسات التقليدية في صياغة الدستور الرواندي الجديد .ترأست هذه العملية الحكومة بقيادة "بول كاغامي"، وهدفت إلى بناء توافق وطني حول مستقبل البلاد.بالتوازي مع ذلك، تم تشكيل "لجنة الوحدة والمصالحة الوطنية" لتسوية الخلافات التاريخية وقد عملت هذه اللجنة على تحقيق العدالة، وكشفت الحقيقة حول أحداث الإبادة الجماعية، وسعت إلى مصالحة جميع الأطراف على أساس مبدأ "لا غالب ولا مغلوب"، مؤكدة أن الجميع تضرر من هذه المأساة.[13] وهو المبدأ الذي استطاعت من خلاله الحكومة الرواندية أن تنهي صراع دام لوقت طويل وخلف ماسي وألام كثيرة.

2.4 العادات والتقاليد كمدخل لتحقيق التعايش السلمي في رواندا:

لجأت رواندا إلى نظام "الغاتشاشا" التقليدي كآلية للعدالة والمصالحة بعد الإبادة الجماعية. وتعني كلمة "غاتشاشا" في اللغة الرواندية "الحديقة"، وهي تشير إلى التجمعات القروية التقليدية التي كانت تحل النزاعات. وقد تم تكييف هذا النظام العرفي لمعالجة جرائم الإبادة الجماعية، حيث تم استدعاء المتهمين إلى القرى لمواجهة ضحاياهم وجيرانهم. كما أشرف على هذه المحاكم قضاة محليون، مما ساهم في إشراك المجتمع بشكل مباشر في عملية المصالحة والشفاء. [14]

اعتبر دستور 2003 نقطة تحول حاسمة في تاريخ البلاد، فقد أسس هذا الدستور نظامًا ديمقراطيًا يكفل حقوق جميع المواطنين، بغض النظر عن عرقهم أو انتمائهم. كما استند الدستور إلى القيم والتقاليد الرواندية المحلية، مستفيدًا منها في عملية إعادة بناء البلاد بعد الإبادة الجماعية. وقد تجسد ذلك في مجموعة من المبادرات والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الوحدة الوطنية والتنمية المستدامة، ويمكن اجمال هذه المبادرات في:

* **مبادرة أوموغاندا (Umuganda)**: تعتبر مبادرة "أوموغاندا" ركيزة أساسية في المجتمع الرواندي، وهي تعني "معًا في هدف مشترك". هذه المبادرة التقليدية، التي تدعو جميع أفراد المجتمع للمشاركة في أعمال تطوعية، تحولت إلى برنامج وطني هام.في يوم السبت الأخير من كل شهر، يتجمع الروانديون من جميع الأعمار، بما في ذلك الرئيس، للمشاركة في مشاريع بناء مجتمعية مثل تطوير البنية التحتية وحماية البيئة. هذه

المبادرة لا تهدف فقط إلى تحقيق التنمية، بل تساهم أيضًا في تعزيز الشعور بالوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي. وتكمن أهمية مبادرة أوموغاندا في: [15]

- بناء مجتمع متماسك فتشجيع المشاركة في الأعمال التطوعية يعمل على خلق وبناء علاقات قوية بين أفراد المجتمع.
- التنمية المستدامة من خلال المساهمة في تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية.
- تعزز الشعور بالانتماء إلى الوطن وتشجع على العمل الجماعي لتحقيق أهداف مشتركة.
- الحفاظ على التراث الثقافي، اذ تستند المبادرة إلى قيم وتقاليد رواندية عريقة، مما يساهم في الحفاظ على الهوية الثقافية للبلاد.

* **مبادرة أوبوديهي (Ubudehe)**: تعد من الممارسات الرواندية العريقة القائمة على التعاون الجماعي لحل المشكلات المجتمعية. وقد تطورت هذه المبادرة بعد عام 2003 لتشمل برنامجًا شاملًا لتنمية الدخل وتحسين الرعاية الاجتماعية. وقد تم من خلال هذا البرنامج تقسيم الأسر إلى فئات بناءً على احتياجاتها، لتحديد مستوى الدعم الحكومي الذي تتلقاه. ويتم ذلك من خلال استبيانات تفصيلية تملأها كل أسرة، ثم تخضع هذه البيانات لتحليل دقيق على مستوى المحلي والوطني لتحديد أولويات الدعم.

* **مبادرة غيرينكا Girinka**: وتعني باللغة الرواندية "ليكن لديك بقرة"، هي امتداد لتقاليد رواندية عريقة تتمثل في تبادل الأبقار كعلامة على الاحترام والامتنان أو كمهر للزواج. وقد تم تطوير هذه المبادرة في إطار جهود إعادة بناء رواندا وتعزيز التماسك الاجتماعي، حيث تهدف إلى دعم الأسر الفقيرة وتوفير مصدر لدخل مستدام لها. من خلال توزيع الأبقار على الأسر المحتاجة، وقد ساهمت مبادرة غيرينكا في بناء مجتمع أكثر تكافلاً وازدهاراً.

* **مبادرة إيتورير و ريي غيهوغو Itorero ry`Igihugu**: مثلت هذه المبادرة ركيزة أساسية للحفاظ على الهوية الثقافية الرواندية ونقلها للأجيال القادمة. فهي بمثابة منصة حيوية للتواصل بين الدولة والمواطنين، حيث يتم من خلالها نشر الوعي بالقيم والمبادئ الوطنية، وتعزيز الانتماء للوطن. وتستهدف هذه المدرسة الوطنية الشباب، وتعمل على غرس حب الوطن في نفوسهم كما تعمل على رفع تقديرهم لثقافتهم المحلية. من خلال مناقشة القضايا الوطنية المختلفة، وتشجيع المشاركة الفاعلة، كما ساهمت هذه المدرسة في بناء مواطنين واعين وقادرين على تحمل المسؤولية. من خلال العمل على تنمية مهارات الشباب في مختلف المجالات مثل الحوار، واتخاذ القرار، والعمل الجماعي. [16]

فقد قامت الحكومة باستغلال التراث الرواندي المشترك من أجل خلق قاعدة اتفاقية تذوب ضمنها الانتماءات الضيقة لصالح الدولة الموحدة، وقد تم تكريس هذه الاليات من خلال ضمان المساواة في الحقوق والواجبات بين مختلف فئات المجتمع.

هدف دستور 2003 حسب المواد التي جاءت فيه الى تحقيق النقطتين السابقتين على حد سواء فقد عمل على تطبيب جروح الابادة وما نجم عنها، وفي نفس الوقت عمل على تنمية البلد استنادا الى مقوماته وبالتركيز على التعليم والتنشئة السليمة لجيل ما بعد الابادة فكانت النتيجة دولة متطورة تكنولوجيا تزاحم تكنولوجية أقمارها الصناعية الدول الصناعية الكبرى.

***سياسة الذاكرة وضعت سياسة الذاكرة سنة 2003**: ضمن برنامج "رؤية رواندا 2020" وهي تعتبر سياسة عامة للذاكرة الجماعية. ففي السنوات الأولى من فترة ما بعد الإبادة الجماعية، تم وضع العديد من أدوات الذاكرة من قبل الدولة الرواندية. من بين هذه الأدوات، يمكننا أن نعدد الدفن الكريم واللائق للضحايا في جميع أنحاء البلاد، وإنشاء المقابر والنصب التذكارية للإبادة الجماعية الى جانب تنظيم الاحتفالات الوطنية. وأديرت هذه الإجراءات من قبل اللجنة التذكارية للإبادة الجماعية والمذابح، التابعة لوزارة الثقافة الرواندية.

بدأ إنتاج نظرية إجراءات الذاكرة بالفعل في عام 2000 بعد استقالة رئيس الجمهورية القس بيزيمونجو، وحلول بول كاغامي محله. اذ كان هذا التغيير المؤسساتي بداية لسياسة حكومية جديدة ويمكن ملاحظة ذلك في ممارسات الذاكرة الجديدة التي بدأت منذ عام 2000 والتي عززت من خلال دستور 2003، بمجموعة من الاجراءات نعددها في: [17]

*وضع سياسة عامة قطاعية لذكرى الإبادة الجماعية من خلال برنامج رؤية لرواندا 2020، والذي أقر استغلال الذاكرة الجماعية لبناء وتعزيز الوحدة الوطنية ولمكافحة إيديولوجية الإبادة الجماعية. وقد تم تقديمها على أنها استراتيجية، تهدف الى: مكافحة إيديولوجية الإبادة الجماعية، وسياسة المصالحة وتحسين صورة البلد من خلال التنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني.[18]

بناء مركز كيغالي التذكاري في موقع جيزوزي في عام 2004، اذ قامت مؤسسة إيجيس بتصميم نماذج الذاكرة في رواندا والذي أعتبر متحف لذاكرة الابادة.

* سنة 2008 قامت رواندا بتقنين الذاكرة الجماعية من خلال إنشاء ترسانة تشريعية وهيكل مؤسسي مخصص لذكرى الإبادة الجماعية. فقد نص دستور 2003 على وضع قانون يحدد أساليب عمل اللجنة الوطنية لمكافحة الإبادة الجماعية والذي تم التصويت عليه سنة 2007. لتبدأ اللجنة عملها ضمن القانون

السابق رسميا في 12 مارس 2008، وتتكون من ثلاث وحدات رئيسية: "الذاكرة ومنع الإبادة الجماعية" و"الدفاع ومساعدة الناجين من الإبادة الجماعية" و " توثيق البحوث ونشرها".

* ان رؤية الرئيس "كاغامي" المستقبلية لرواندا والتي استندت إلى مبدأ المساواة بين جميع المواطنين والذي كرسه دستور 2003 عملت على بناء مجتمع متماسك ومتسامح، يتمتع الجميع ضمنه بحقوق متساوية وفرص متكافئة.[19]

هدفت السياسات التي اتبعتها رواندا الى توحيد الذاكرة الجماعية لبناء المصالحة والوحدة الوطنية والوصول الى التعايش السلمي، فقد أرادت الحكومة الرواندية تنشئة جيل بعيد عن الأحقاد لذلك سعت الى توثيق تاريخ الابادة من قبل مختصين موثوقين من أجل بناء ذاكرة مشتركة موحدة. والجدير بالذكر أن عملية توثيق الابادة الجماعية وتوحيد الذاكرة لم يتم تقبلها من كل فئات المجتمع، فقد تم الاعتراض عليها بعنف من قبل بعض الناجين. الذين اعتبروا سياسات الحكومة تشجيع للناجين على مسامحة معذبيهم. ما خلق للحكومة الرواندية صعوبة كبيرة في التوفيق بين سياسات الوحدة والتسامح والمصالحة الوطنية مع ذكرى الابادة الجماعية هذا الجدل، يُظهر الصعوبة التي واجهتها الحكومة الرواندية في التوفيق بين سياسات الوحدة والتسامح مع عنف الأزمات الصادم الذي من الصعب أن يشفى على الصعيد النفسي.[20]

بالرغم من الصعوبات التي واجهاتها الحكومة الرواندية والمجتمع على حد سواء، الا أن رواندا استطاعت تحقيق السلم والتعايش في ظل تعددية اثنية تحمل تاريخ دموي، بفضل العدالة التوزيعية في القيم والموارد، فاستطاعت إدارة التنوع الاثني والعرقي داخلها، إدارة ناجحة، فتحول التنوع العرقي (هوتو، توتسي، توا) والتنوع الديني (مسيحيين، مسلمين، ديانات أخرى) الى نقطة قوة بعد أن كان ضعف عانى منه المجتمع وكادت الدولة أن تتقسم بسببه. وقد دعم التعايش السلمي فيها بفعل الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها ومن بين هذه الإنجازات نجد:

- في تقرير صادر عن اليونيسكو أكدت فيه أن رواندا منذ سنة 2003 تشهد معدل نمو متوسط يفوق 7٪ سنويا، لتصبح إحدى البلدان الافريقية الرائدة في النمو الاقتصادي. ووفقا للأرقام الرسمية، فإن استثماراتها في الزراعة والطاقة والبُنيَة التَحتيّة والتعدين والسياحة حَررّت أكثر من مليون شخص من براثن الفقر.[21]
- اعتمد الرئيس "كاغامي" استراتيجية تنموية شاملة لإنعاش الاقتصاد الرواندي، ركزت على جذب الاستثمارات وتبني التكنولوجيات الحديثة. وشكلت إعادة دمج النازحين في القوى العاملة الخطوة الأولى في هذا المسار، تلاها التركيز على تطوير القطاعات الواعدة مثل الزراعة والسياحة. وقد

أثمرت هذه الجهود عن نمو اقتصادي ملحوظ، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، مما جعل رواندا إحدى الدول الرائدة اقتصاديًا في القارة الأفريقية. وكمنت الخطوة الثانية في الاهتمام بالتصنيع والبناء والخدمات، وقطاع التعدين، والطاقة الكهربائية، وبناء المعرفة الجيولوجية وضمان ادارة العائدات، في ظل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى 8 % خلال عام 2015، وذلك في إشارة إلى الانخفاض المستمر في نسب الفقر من 95% سنة 2001 الى 5% سنة 2011، بالرغم من أن % 63 من الشعب الرواندي مازالوا يعيشون بدولار واحد في اليوم، إلا أن الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد قد تزايد خمس أضعاف خلال العقدين الماضيين وفقاً للبنك الدولي.

بينما شكل الاهتمام بالتعليم الخطوة الثالثة، فزادت حكومة كاغامي من تقديم الخدمات التعليمية بشكل ملحوظ. وكان المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس الابتدائية 80٪ في نهاية التسعينات، لكنه ارتفع بشكل مطرد ووصل إلى 98.5٪ في عام 2010. كما ارتفع المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية من أقل من 10٪ في عام 1999 إلى 40٪ في عام 2013. وقد تجاوز مؤشر التكافؤ بين الجنسين 1.0 منذ عام 2011، مما يعني أن معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية كان أعلى بالنسبة للفتيات منه بالنسبة للأولاد.[22]

أما في مجال التكنولوجيات الحديثة، فراهنت رواندا على تطوير التكنولوجيا لضمان مستقبل أفضل. فتم تسهيل المعاملات المصرفية من خلال خدمات الهاتف المحمول. كما تمكن رجال الأعمال من ممارسة التجارة الإلكترونية بواسطة المنصة الإلكترونية للتجارة العالمية التي أطلقتها عام 2018 شركة علي بابا، عملاق التجارة الإلكترونية الصيني. كما يجري تيسير التنقل داخل المدن بإتاحة توجيه طلب خدمات السيارات والدراجات النارية عبر تطبيقات الهاتف المحمول. ومن بين هذه الخدمات، تطبيق "سايف موتو" الملقبة بـ "يوبر تاكسي الدراجات النارية" التي تم تصميمها في مركز الابتكار التكنولوجي "C L B " الرواندي. ومنذ عام 2012، وفر هذا المركز التدريب لآلاف الشباب مجانًا، مساهما بذلك في بعث ستين شركة ناشئة، أربعة منها أصبحت رائدة في مجال نشاطها، واثنتان منها حققت توسعا على الصعيد الدولي. وهو أحد مراكز الابتكار العديدة التي تم تطويرها، لا سيما في العاصمة كيغالي، بهدف توفير فرص مهنية جديدة للشباب الرواندي. [23]

رواندا التي خرجت في نهاية التسعينات من القرن العشرين مهدمة ومنسلخة ومتألمة من ابادة وحرب أهلية قضت على كل الآمال والأحاسيس بالوحدة، نجدها اليوم ضمن الدول الاكثر تقدما في افريقيا، اقتصاديا وتكنولوجيا ومعرفيا. رواندا التي ذبح فيها الهوتو التوتسي وألغوا شعب التوا، اليوم يعرف كل من

التوتسي والتوا والهوتو، أنفسهم بأنهم روانديين ولا ينسبون أنفسهم للإثنيات السابقة. ان التعايش السلمي والقدرة على ادارة التعددية الاثنية في رواندا نبع عن إرادة سياسية، كللت بمجموعة من القوانين التي ارتكزت على العدالة في التوزيع للقيم والموارد واستغلال العادات والتقاليد من أجل خلق لحمة واحدة لشعب متعدد. وما زاد الالتحام هو الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية المحققة التي استفاد منها كل المجتمع على حد سواء.

5.الخاتمة:

من خلال ما تم تقديمه في هذه الورقة، وكإجابة على الاشكالية يمكن القول أن التعايش السلمي في رواندا لم يخلق بالأماني بل خلق بإرادة سياسية مدعومة بقوانين فعالة قادة الشعب للتخلي عن الضغينة وقبول الاختلاف وتجاوز الماضي من أجل بناء دولة قوية قادرة على تحقيق الرفاه للجميع، وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج هي:

1 – إن نظام التغير الفوقي الذي يُتحكم فيه من أعلى الهرم السياسي، يحتاج الى قائد وزعيم يكسب الرضا الشعبي، اذ أن دور الزعيم أثناء لحظات التحول الديموقراطي لا يتعارض مع الحقائق التاريخية والسرديات البطولية في حياة الأمم والشعوب. الأمر الذي يمنحه قوة للتغيير لأن أساس حكمه نابع من رضا الشعب. والى حد بعيد كرس "بول كاغامي" هذا الأمر اذ كونه شخصية توافقية من الشعب ساهم في ارساء السلم. اذ لا يمكن للشعب الرضا عن سياسات رئيس غير مقبول خاصة في ظل ظروف رواندا التي خرجت من الابادة، بانعدام متبادل للثقة بين أفراد الشعب، وبآلام لا يطفئها إلا الانتقام، لذلك فشخصية بول كاغامي لعبت دور كبير في ارساء الأمن والسلام في رواندا.

2 – أثبتت التجربة الرواندية، أن الدستور هو الأداة الأساسية للانتقال الديموقراطي اذ لا يمكن من دونه ارساء قواعد الحكم وتسطير سياسات التنمية، فدستور 2003 في رواندا وما حمله من تغيير للسياسات والذهنيات كان العامل الأساسي لما وصلت له رواندا اليوم، بفضل الغاءه لخطاب العرق، ورصده لسياسات من أجل تطبيب جروح الروانديين.

3 – يحسب لسياسة الرئيس كاغامي الاستعانة بالتقاليد ومزجها بالاتفاقيات والأعراف الدولية، اذ ان للمجتمعات الافريقية خصوصية خاصة كونها مجتمعات قبلية يمثل فيها الأعراف والتقاليد مصدر أساسي للسلطة. فكان استغلال بول كاغامي للأمر ومزجه المحاكم المدنية بالمحاكم التقليدية أهمية كبيرة في تحقيق السلم والعدالة الاجتماعية. وبالتالي نجح في تحويل نقمة الى نعمة.

4 – انطلقت رواندا في عملية التنمية بشكل متكامل دون مفاضلة بين القطاعات، فعمدت الى ارساء الأمن السياسي والاجتماعي، كأساس للعملية التنمية، لتستغل فيما بعد كل ثرواتها الطبيعية والبشرية على

حد سواء، مشجعة الاستثمار والابتكار المحلي ما اوصلها الى النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي الذي تشهده اليوم.

5 – أن أساس نجاح التجربة الرواندية بكل ما تحمله من تناقضات كان الاهتمام بالوطن والمواطن على نفس الميزان، فاهتمت سياسات الرئيس بول كاغامي بتطوير الاقتصاد وارساء المكانة الإقليم وتحقيق الأمن السياسي من اجل الوطن، كما عمدت ذات السياسات الى تطوير التعليم ونشره، واستحداث المناهج الجديدة وتكييفه مع الطبيعة والشخصية الرواندية وقبل كل هذا عملت سياسيات الحكومة على تطبيب الجراح، ادراكا منها أن فرد متألم مجروح لا يستطيع أن يقدم لبلده ولا لنفسه أي خدمات، فكانت هذه السياسات أساسا للتنمية والانتقال الديموقراطي الذي تعرفه رواندا اليوم. والدول العربية مدعوة لاستخلاص التجارب من رواندا الذي اختلفت عرقياتها وديناتها ولكنها وُحدت من خلال الشعور بالمواطنة اتجاه دولة رواندا.

6 – بغض النظر عن الجدل السائد بشأن التجربة الرواندية، فإنها تمثل قصة نجاح إفريقية، اذ تقدمًا ملحوظًا بلغ 8٪ من معدل النمو الاقتصادي منذ عام 2001م. كما أنها أيضًا واحدة من الدول الإفريقية القليلة التي استطاعت تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بخفض نسبة الفقر المدقع إلى النصف منذ سنة 2015.

7 – شكل التعديل الدستوري لسنة 2015 في رواندا، نقطة تحول كبيرة لمفاهيم الديموقراطية والتنمية وطرح اشكال أساسي، حول امكانية قبول الشعب بديكتاتور في سبيل الأمن والتنمية، وأجاب الروانديين بالرغم من المعارضة بنعم. إن بول كاغامي وبكل انجازاتها جعل وجوده في سدة الرئاسة بالنسبة للروانديين حق مشروع له، ففاضلوا الأمن والتنمية على التداول على السلطة.

6. الهوامش:

[1] Boutignat,streife fenart &Barth.Théories de léthnicité , Récupéré sur : http:// perso.wanadoo.fr/gezarohien/pdf/ethnie.htm , 24/03/2023 .

[2]Laplantin M .F & Diallo. Journet , éthnie-ethnicité ;identitén ethnique , paris: université lyon ,2002, p3.

[3] Scruton Roger, the palrave macmillan dictionary of political thought , London, palrave macmillan, 207 , P225.

[4] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق العربية، ص 646.

[5]Sabater V, The Importance of Peaceful Coexistence, sur : https://exploringyourmind.com/the-importance-of-peaceful-coexistence ,acsede :14/08/2023.

[6]دون كاتب، 2021، التعايش السلمي، من الموقع:

https://sway.com/s/eri3hE4HCFs7X2nz/embed، شوهد بتاريخ :2023/07/03.

[7] L, p, L'évolution politique depuis l'indépendance De la Révolution sociale, 2021, sur : https://www.universalis.fr , accsed :13/08/2023.

[8] قنصوة صبحي، العنف الاثني في رواند: ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي، مصر، معهد البحوث والدراسات الافريقية،2002، ص 23.

[9] كامل مصطفى أنس، الصراعات الاثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد، في مجلة السياسة الدولية، العدد 107، لبنان، مكتبة السياسة الدولية، 1992، ص37.4

[10] نفس المرجع، ص 36.

[11]هويسة، لوك و مارك، سولتر. 2017. العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة التعلم من التجارب الافريقية. السودان: المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات. ص27.

[12] الجمهورية الرواندية، الوثيقة الأساسيّة المتعلّقة بتنفيذ المعاهدات الدولية التي صادّقت عليها رواند، 2020، ص ص3،6.

[13] الزبيدي، رواندا، من الموقع : https://www.mcsr.net/news508 ، بتاريخ 2023/07/22.

[14] نفس المرجع.

[15]هويسة لوك و مارك، سولتر، مرجع سابق، ص 39.

[16] Umuganda, umuganda, sur :http://www.rwandapedia.rw/explore/ umuganda ,18/08/2023.

[17]Ibdem .

[18]Ruvugiro, 2022, sur : http : //www.justiceinfo.net

[19] helm Jutta , Rwanda and the Politics of Memory,German Politics & Society, vol23 no 4, 2005, p

[20]Powley .E, Rwanda :The Impact of Women Legislators on Policy Outcomes Affecting Children and Familie, The State of the world's children , USA, UNICEF,2007, p25.

[21]ناكوسي ألفونسو، المعجزة الرواندية، رسالة اليونيسكو، 2020، من الموقع: https://ar.unesco.org/courier/2019

بتاريخ: 2023/07/03.

[22]Takagi .Y.Kanchoochat & Sonobe V, Developmental state building, The Politics of Emerging Economies, Springer, p125.

[23] Rwanda, T. C, Constitution and politics, 2018, in : http://thecommonwealth.org/our-member-countries/rwanda/constitution-politics .

7. قائمة المراجع:

أولا –باللغة العربية:

1. الجمهورية الرواندية، الوثيقة الأساسيّة المتعلّقة بتنفيذ المعاهدات الدولية التي صادّقت عليها رواند،2020 .

2. الزبيدي، رواندا،2021، من الموقع: https://www.mcsr.net/news508 ،شوهد بتاريخ 2023/07/22.

3.دون كاتب، التعايش السلمي2021، من الموقع : https://sway.com/s/eri3hE4HCFs7X2nz/embed

شوهد بتاريخ: 2023/07/03.

4.هويسة، لوك و مارك ، سولتر، العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة التعلم من التجارب الافريقية، السودان، المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات،2017.

5. قنصوة، صبحي، العنف الاثني في رواند: ديناميات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي، مصر، معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2002.

6. كامل، مصطفى أنس، الصراعات الاثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد، في مجلة السياسة الدولية، العدد 107، لبنان، مكتبة السياسة الدولية، 1992.

7. مهدي، محمد عاشور، التعددية الاثنية وادارة الصراع واتراتيجيات التسوية، مصر، المركز العلمي للدراسات السياسية.

8.ناكوسي ألفونسو، 2020، المعجزة الرواندية، رسالة اليونيسكو، 2020، من الموقع:
https://ar.unesco.org/courier/2019 ، شوهد بتاريخ 2023/07/03.

ثانيا – باللغة الأجنبية:

1. Boutignat,streife fenart &Barth.Théories de léthnicité, sur : http:// perso.wanadoo.fr/gezarohien/pdf/ethnie.htm , accsed : 24/03/2023 .

2.Barth, Fredrik , Ethnic Groups and Boundaries , Boston, Little Brown, 1969.

3.A,Rey et debove, rey, le petit ropert, dictionaire da la langue française, canada, paul ropert. 1990.

4. Laplantin M .F. & Diallo. Journet , éthnie-ethnicité ,identitén ethnique , paris, université lyon , 2002.

5.helm, Jutta, Rwanda and the Politics of Memory, German Politics & Society, vol23 no 4,2005.

6.Powley, E , Rwanda:The Impact of Women Legislators on Policy Outcomes Affecting Children and Familie,The State of the world's children ,USA,UNICEF, 2007.

7.Ruvugiro, Récupéré sur https,2002,sur : http: //www.justiceinfo.net .

8.Rwanda, T. C , Constitution and politics , 2018, sur : http://thecommonwealth.org/our-member-countries/rwanda/constitution-politics .

9.Sabater, V, The Importance of Peaceful Coexistence, sur : https://exploringyourmind.com/the-importance-of-peaceful-coexistence//. accsed :14/08/2023.

10. Scruton, Roger, the palrave macmillan dictionary of political thought, London, palrave macmillan, 2007.

11.L, p. 2021. L'évolution politique depuis l'indépendance De la Révolution sociale , sur : https://www.universalis.fr, accsed: 13/08/2023.

12.Takagi,Y.Kanchoochat, Sonobe V , Developmental state building, The Politics of Emerging Economies , Springer,2019.

13.Umuganda, umuganda, 2021, sur :http://www.rwandapedia.rw/explore/ umuganda18/08/2023.

14.Unesco, Deux Etudes Surles Relations Entere Groupes Ethniques en Afrique, Paris, Unie De Tanzanie, Senega RePublique, Editions D'unesco, 1973.